



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

أثر مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024)

أ.م. كلثوم عبدالقادر حياوي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة دهوك
Kalthoom.abdulqadeer@uod.ac

م. د. سارة عبد الحميد سليمان
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة دهوك
Sarah.abdulhameed@uod.ac

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل وتفسير تأثير الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024). وقد تم الاستعانة بالبيانات الربع سنوية بواقع (68) مشاهدة عن طريق بناء نموذج كمي يمكن من خلاله بيان تأثير عدد من مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وقد أظهرت نتائج تقدير أنموذج (ARDL) أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشرات الشمول المالي (مؤشر الإتاحة المالية المعبر عنه بعدد فروع البنوك التجارية، ومؤشر الاستخدام المالي للشمول المالي والمعبر عنه بالانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ومؤشر العمق المالي للشمول المالي المعبر عنه بعرض النقد الواسع، فضلاً عن عدد ماكينات الصراف الآلي، ومتغير اقتصادي هو نسبة الأنفاق على التعليم) والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وعلى ضوء ماتم التوصل اليه من استنتاجات تم تقديم عدد من المقترحات منها: العمل من قبل السلطات المالية والنقدية على تعزيز واقع الشمول المالي وأتساع نطاق تقديم الخدمات المصرفية بحيث يمكن أوصول هذه الخدمات الى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع. ضرورة تعزيز متطلبات التنمية المستدامة وتوفير كافة المستلزمات المطلوبة لتحقيق أهدافها. نشر التوعية الثقافية والتنموية بأهمية الشمول المالي لما له من دور في خدمة المجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي وديمومته.

الكلمات المفتاحية: (الشمول المالي، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي)

المقدمة:

من بين الأهداف الاستراتيجية التي تسعى معظم اقتصاديات العالم الى تحقيقها والأهتمام بها هي مسألة الشمول المالي كون الشمول المالي يتضمن انعكاسات قد تتأثر بها أبعاد التنمية المستدامة. فالأهتمام بالشمول المالي ومؤشراته يمكن أن يعمل على زيادة تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق توفير الخدمات المصرفية الى أكبر عدد من السكان. إن الشمول المالي هو توسيع النظم والخدمات المالية بهدف توفير وصول واسع وأكثر ملاءمة للأفراد في المجتمع إلى الخدمات المالية الأساسية، بما في ذلك الحسابات المصرفية، والتمويل، والمدخرات، والتأمين، وخدمات الدفع، مع تعزيز قدرة الافراد البالغين على المشاركة الاقتصادية. إذ يساعد الشمول المالي على توسيع الشبكة المالية وتأمين تدفق مالي فعال ضمن حدود الدولة؛ فالشمول المالي يمكن أن يؤدي الى تحسين فرص حصول الناس على الخدمات، وتخفيض معدلات الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد أعتبرت العديد من الدول أن تنفيذ الشمول المالي هو أحد أهداف نموها الاقتصادي وتنميته وديمومته، كما أكدت مؤسسات التنمية الدولية ومجموعة العشرين والأمم المتحدة على أن الشمول المالي هو أحد العناصر المهمة التي تساعد في مكافحة الفقر وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، أذ أصبح الشمول المالي واحد من المحركات الرئيسية لأجندة الإصلاح والتنمية، لذا خصص البحث لبيان أثر لشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2008-2024) لما للشمول المالي من آثار تنعكس على نوعية وكفاءة الخدمات المالية المقدمة وبالتالي تنعكس على تحسين مستويات المعيشة الاقتصادية والأجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة:

أولاً: منهجية البحث:

مشكلة البحث:

إن تحقيق معدل نمو مرتفع هو هدف معظم بلدان العالم على أختلاف نهجها الاقتصادي ومستوى تقدمها، فهو مؤشر على جودة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ومقياس لمستوى رفاهية الأفراد في الاقتصاد المعني. إن هذه الأهمية للنمو الاقتصادي دفع بالباحثين والأقتصاديين في البحث عن محدداته وتفاعلاته مع العديد من المتغيرات الاقتصادية بما فيها المالية. أذ لم يعد النمو الاقتصادي مرتبط بالقطاع الحقيقي بل تعدى ذلك ليشمل القطاع المالي الذي يمارس دوراً مهماً في رفع مستوى النمو الاقتصادي وديمومته. لذا أهتمت البنوك المركزية وصانعي القرارات الاقتصادية بالشمول المالي لما له من دور مهم في محاربة ظاهرتي الفقر والبطالة وتقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء وتحقيق التوزيع العادل للدخل بين فئات المجتمع. من هنا يمكن طرح مشكلة البحث بالتساؤل التالي: {ما مدى تأثير بعض مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024)؟}

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع قيد البحث والذي يعد من المواضيع المهمة والحديثة بحيث أصبح محور اهتمام الجهات المالية العالمية لما له من مكاسب اقتصادية كلية، إضافة الى تسليط الضوء لبيان أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024).

هدف البحث:

يهدف البحث الى قياس وتحليل أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2008-2024)، وذلك بأستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وأعتماًداً على برنامج (EViews 12).

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية اساسية مفادها: أن لمؤشرات الشمول المالي اثر موجب ومعنوي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2008-2024).

منهجية البحث: للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق هدفه، واثبات فرضيته تم الجمع بين الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي، أذ تم من خلال الأسلوب الاستنباطي استعراض الجانب النظري للشمول المالي والتنمية المستدامة، وتم في الجانب الاستقرائي بناء نموذج قياسي لأختبار صحة الفرضية التي أستند اليها البحث، وفقاً للبيانات المتاحة عن كل من (نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي للتعبير عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ) والمعبّر عن مؤشر الإتاحة المالية للشمول المالي، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) والمعبّر عن مؤشر الأستخدام المالي للشمول المالي. وعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والمعبّر عن العمق المالي لمؤشر للشمول المالي. إضافة الى ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)، ومتغير اقتصادي هو نسبة الأنفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي.

مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات الخاصة بالبحث من مصادرها الأولية والمتمثلة بكل من:

1. البنك المركزي العراقي – النشرة الإحصائية السنوية- سنوات متفرقة.
2. البنك الدولي – البيانات المفتوحة – سنوات متفرقة.
3. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للأحصاء- المجموعة الإحصائية – سنوات متفرقة.

البعد المكاني والزمني للبحث:

1. البعد المكاني: أتخذ البحث الاقتصاد العراقي بعدا مكانيا له.

2. البعد الزمني: المدة (2008-2024).

هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى محورين، تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي والنظري من البحث، وخصص المحور الثاني للجانب القياسي من البحث.

ثانيا: الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر الشمول المالي في التنمية المستدامة، وسيتم التطرق لبعض من تلك الدراسات وكالاتي:

1. دراسة (شبيب، 2025) والتي بعنوان (فاعلية مؤشرات الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق خلال المدة 2010-2023)، وهدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس اثر مؤشرات الشمول المالي وانعكاسه على واقع التنمية المستدامة في العراق للمدة 2010-2023، وذلك من خلال تقدير تلك العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الموزعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية وطويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي والبعدين الإقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، في حين لم تكن هناك علاقة طويلة الأمد بين الشمول المالي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وصلت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها: تعزيز الشمول المالي وتوسيع الخدمات المصرفية لتشمل جميع فئات المجتمع، وربطها بأهداف التنمية المستدامة في العراق وفق توجهات الأمم المتحدة، مع ضرورة توجيه الانتماء نحو الأنشطة الإنتاجية، ورفع الوعي الثقافي والاقتصادي لترسيخ مفهوم التنمية المستدامة.

2. دراسة (الذبحاوي، شاكر، وناصر، 2024) بعنوان واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية الشمول المالي كآلية للحد من الفقر، من خلال دراسة واقع تطبيق مفهوم الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي وتحديد التحديات التي تواجه تطبيقه، إذ اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لتحليل أبعاد ومؤشرات الشمول المالي، واتخذت القطاع المصرفي العراقي كمجتمع إحصائي للدراسة خلال الفترة 2018-2022، وقد توصلت لعدة نتائج من أهمها: وجود تحسن في المؤشر التجميعي للشمول المالي مقابل ضعف في الأبعاد الفردية، وتزايد الاهتمام بتقديم الخدمات المصرفية الرقمية عبر الإنترنت والهاتف المحمول.

3. دراسة (الكبيسي، وحسين، 2024) بعنوان الأداء المصرفي بين الشمول المالي والتمويل التنموي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد العام 2004، هدفت هذه الورقة البحثية الى بيان أداء الجهاز المصرفي العراقي في المشاركة في تحقيق بيئة إقتصادية مستدامة، وتحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الاستقرائي بأسلوب وصفي تحليلي، إذ كانت الحدود المكانية للدراسة هي القطاع المصرفي العراقي، أما الحدود الزمانية كانت تغطي المدة مابعد عام 2004، أما النتائج التي توصلت لها

الدراسة تشير إلى ضعف وقصور في الإنتفاع من إستراتيجيات الشمول المالي في تطوير المشاريع الاقتصادية والإنتاجية المدرة للدخل، وبالتالي عدم تحقيق أهداف الاستدامة، وإستناداً للنتائج التي توصلت لها الدراسة فقد إقترحت ضرورة إتباع خطوات إصلاحية في الجانب السياسي والاقتصادي.

4. دراسة (مهدي، 2021) بعنوان أثر الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الدول العربية، تغطي الدراسة ستة دول عربية وللفترة 2012-2021، وتبحث هذه الدراسة في تأثير الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وقد تم التعبير عن الشمول المالي بمتغيرين (الفروع البنكية، والمقترضون)، أما المتغير التابع فتم التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالاستناد على المنهج الكمي وباستخدام نموذج (panel)، وكشفت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية للشمول المالي على التنمية المستدامة.

5. دراسة (التوني، وآخرون، 2021) والتي كانت بعنوان اساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، بحثت هذه الدراسة في أثر الشمول المالي في التنمية المستدامة في مصر، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من العملاء بالقطاع العام في محافظة بورسعيد، وتم إستخدام مجموعة من الاساليب الإحصائية لتقدير العلاقة، كاساليب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين، وتحليل الانحدار البسيط ومعامل الاتساق الداخلي ومعامل الفاكرونباخ، وأظهرت الدراسة أن للشمول المالي أثر إيجابي ومعنوي على أبعاد التنمية المستدامة. وعليه طرحت الدراسة مجموعة من الإقتراحات منها وضع استراتيجية واضحة للشمول المالي، وتعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة.

6. أما (بهوري، 2019) فقد قدم دراسة بعموان الشمول المالي كأدات تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة الدول العربية وذلك من خلال إعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت نتائج الدراسة تشير إلى ان للشمول المالي دور واضح وكبير في الاستقرار المالي وكذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبذلك تم قبول فرضية الدراسة وهي أن الشمول المالي يلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة والتوازن الاقتصادي لمصر. واستخلصت الدراسة إقتراحات أهمها: ينبغي على الحكومة المصرية وضع استراتيجية واضحة وفعالة للشمول المالي لتعزيز المشاركة الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة: تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، وتتميز الدراسة الحالية، بحدائثة الفترة الزمنية: بخلاف أغلب الدراسات التي اقتصر على فترات سابقة، فإن هذه الدراسة تغطي المدة (2008-2024)، وهي فترة شاملة تتضمن التحولات الاقتصادية والسياسية الجوهرية التي مرّ بها العراق، بما يسمح برصد التطورات الحديثة بدقة أكبر. معظم الدراسات السابقة عالجت المؤشرات المالية بشكل وصفي أو جزئي، بينما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر الشمول المالي بصورة قياسية على النمو الاقتصادي المستدام في العراق، وهو جانب لم يحظَ بالاهتمام الكافي. وبينما ركّزت الدراسات السابقة على الجانب الوصفي أو التحليلي العام، فإن هذه الدراسة تعتمد على نموذج ARDL لقياس العلاقة بين المتغيرات، ما يمنحها قوة تفسيرية وموضوعية أكبر، وبخلاف الدراسات التي توقفت عند الجانب المالي البحث، فإن هذه الدراسة تربط بين الشمول المالي وبين تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، لتبيان كيف يمكن للقطاع المالي أن يكون محركاً للتنمية طويلة الأمد. كما تسعى الدراسة إلى إبراز خصوصية الحالة العراقية، في ظل التحديات المزدوجة المتمثلة بالتقلبات السياسية والاقتصادية من جهة، وضعف البنية المصرفية من جهة أخرى.

المبحث الثاني: الاطار النظري للتنمية المستدامة والشمول المالي

أولاً: الاطار النظري:

1. التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، أبعادها، مبادئها، وأهدافها

1.1. مفهوم التنمية المستدامة: إن مصطلح الاستدامة تستخدم للتعبير عن تطور النظم الديناميكية، وفي الوقت الحاضر بات هذا المصطلح يستخدم مع كل أوجه الحياة، ففي عام 1950 نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة الطبيعية، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، إذ يعد من أم الدراسات حول المقاربات المتعلقة بالموازنة والتوافق بين الاقتصاد والبيئة آنذاك، أما في عام 1972 كان لتقرير مؤتمر نادي روما والمعروف بتقرير حدود النمو، الفضل في زيادة وعي دول العالم عن المخاطر البيئية التي تسبب بها المعدلات المرتفعة للنمو السكاني والاستخدامات الغير واعية للموارد الاقتصادية بهدف زيادة النمو الاقتصادي. (علي، 2022: 272)، ومن ثم وفي عام 1974 قام الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو بتقديم محاضرة بعنوان "اقتصاديات الموارد أو موارد الاقتصاديين، ناقش فيها سبل المحافظة على استدامة الموارد، وكيفية الحد من الاستنزاف والهدر في الموارد، وأسهمت هذه المحاضرة في تحديد وتطوير مفهوم التنمية المستدامة لتعرف: بأنها عدم هدر الموارد والطاقة الإنتاجية للأجيال المستقبلية وتركها كما ورثها الجيل الحالي"، كما تم تعريفها على أنها " التنمية التي تلبى إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المستقبلية على إشباع حاجاتهم" (إبراهيم، عبدالسلام، سيد، وحامد، 2019: 150)، فضلاً عن أنه وفي عام 1992 تم عقد مؤتمر بإشراف الأمم المتحدة دولي بعنوان قمة الأرض، والذي أختص بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، والذي كان نقطة تحول الوعي البيئي العالمي من التركيز على الظواهر الطبيعية، إلى البحث عن العوامل المسببة للأزمات البيئية، كما أشار هذا المؤتمر إلى أنه ولتحقيق التنمية المستدامة لابد أن تتمثل حماية البيئة جزءاً من عملية التنمية ولا يمكن التفكير في التنمية بمعزل عن البيئة. (الجبوري، 2023: 30)، وتم في هذا المؤتمر الإشارة إلى أنه ولتحقيق التنمية المستدامة لابد أن تكون حماية البيئة جزءاً من عملية التنمية، علاوة على ذلك عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها الذي كان بعنوان (مستقبلنا المشترك) بأنها التنمية التي تهتم بإحتياجات الاجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على توفير إحتياجاتهم. (علي، 2022: 272) وحسب تقرير اللجنة، فقد تم تقسيم مفهوم التنمية المستدامة إلى أربعة تعاريف: (محمد، ودواي، وخضير، 2015: 340)

أ. التعريفات البيئية: هي انتقال المجتمع إلى عصر الصناعة النظيفة والطاقات المتجددة.

ب. التعريفات الاجتماعية: في هذه المرحلة تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني والحد من الهجرة لاسيما الداخلية منها.

ج. التعريفات التقنية: أن تصبح التنمية المستدامة وسيلة لتطور وتنوع حياة البشر، وذلك ضمن الموارد المتاحة والإمكانات.

د. التعريفات الاقتصادية: أن تكون التنمية المستدامة عملية إدارة للموارد الطبيعية بطريقة مثلى وتكون عملية الحصول على أكبر قدر من المنافع الاقتصادية مع الحفاظ على نوعية الموارد المتاحة، وكميتها.

وبعدها وفي مؤتمر نيويورك عام 2000 تم التأكيد على ضرورة دعم الحكومات للتنمية المستدامة، أما في عام 2006 قدم Sart Gogiterra مفهوماً للتنمية المستدامة على أنها "تنمية توفق وتجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فتنشئ ترابطات بين هذه الابعاد، وهي تنمية فعالة من الناحية الاقتصادية، وعادلة إجتماعياً وممكنة من الناحية البيئية،

وهي تنمية تضمن الحصول على المنافع الاقتصادية دون نسيان الجانب الاجتماعي وهو مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة، وتحترم الموارد النظم البيئية". (العلوان، وآخرون، 2016: 97)

وبعدها وفي الأعوام 2008 و2010 تم استعراض أهداف التنمية في اجتماعات في نيويورك واعقب ذلك عقد مؤتمر باسم ريو+20 في عام 2012 وهو مؤتمر لمفوضية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتم فيه تطوير القانون البيئي الدولي وبعدها بثلاثة أعوام أصدرت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة جدول أعمال 2030 والذي تضمن أهداف التنمية المستدامة متضمنة في 17 هدفاً (الفراجي، 2015: 146). أما باجيت فقد قامت بتقديم تعريفٍ عن التنمية المستدامة، إذ رأت "أنها طريقة الحفاظ على فرص للأجيال القادمة مع وجود فكرة ان العدالة متداخلة بين الأجيال. وترى منظمة اليونسكو UNESCO "أن كل جيل يجب أن يستفيد ويتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها غير ملوثة كما جاءت إلى الأرض". (القريشي، 2010: 35)،

وتركز التنمية المستدامة على التحكم في عمليات التنمية واستراتيجياتها والأخذ في الحسبان الآثار البيئية الناجمة عن تلك الاستراتيجيات، إذ أنها تمثل النمو الاقتصادي الذي يقوم على تحديد الموارد واستبعاد الأنشطة المضرة بالبيئة. كما تساهم عملية التنمية المستدامة في الحد من الآثار السلبية لبعض السياسات والخطط التنموية الهادفة إلى تحقيق مكاسب حالية دون الاهتمام بالاستدامة لهذه التنمية، كما أنه وفي العام 2017 أشار البنك الدولي إلى أن عملية التنمية المستدامة تستدعي إتباع نهجاً مبتكراً لإدارة الواقع، وكذلك في 2018 أشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

إلى أن الهدف الجوهري للاستدامة هو ضمان التوازن بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، من حيث القدرة التجديدية للنظم البيئية والاستدامة الحياتية على كوكب الأرض. (الجبوري، 2023: 27) ومن الممكن أن تعرف أيضاً على أنها التنمية التي تمنح الأجيال المستقبلية فرصاً مساوية ومقابلة للفرص التي يتم منحها للأجيال في الوقت الحاضر، بشرط أن يتم تقدير رأس المال وفقاً لنصيب الفرد وذلك لتغطية متطلبات الزيادة السكانية. وقد أوضح العديد من الكتاب والاقتصاديين أن التنمية المستدامة ليست حركة بيئية فحسب، بل إنها حركة مجتمع، وقد وضع فيليب هامان أن التعريف السوسيولوجي للتنمية المستدامة هي العملية التي تهدف وتسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط البشري ضمن حدود الموارد المتجددة وقدرة الطبيعة على استيعابه وبشرط أن لا يلحق الضرر بالعمليات الطبيعية والحيوية والمادية، وهي عملية ربط احتياجات الجيل الحالي مع احتياجات الأجيال القادمة وتحقيق ذلك من خلال تعظيم إنتاجية الموارد وتقليل العبء البيئي الذي يسببه التطور والتنمية، وعليه فإن المفهوم السوسيولوجي للتنمية المستدامة يجمع ما بين الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبعد الأخلاقي) (زاوي، 2018: 169)، ومن ثم إستقر رأي معظم الإقتصاديين والمهتمين بالاستدامة تدريجياً بأن الإستراتيجيات التنموية لكي تؤدي إلى تنمية قابلة للإستدامة، لا بد أن تحترم المقومات البيئية، بالإضافة إلى مراعاة مختلف الفئات الاجتماعية على تحمل التغيرات والتطورات للإستفادة منها على قدم المساواة، وكان هذا المفهوم يشير إلى أن عملية النمو وحدها لا تكفي لتوزيع ثمار التنمية بشكل يتسم بالعدالة، لذلك يلاحظ أن الإهتمام بالعنصر المادي للتنمية قد تراجع ليحل محله التركيز على العنصر البشري بوصفه الهدف الرئيس للتنمية. (الفحل، 2024: 160)، وذهب عدد من الاقتصاديين إلى أن التنمية المستدامة ينبغي أن تُفهم من خلال بعدين مترابطين، هما: التنمية من جهة، والاستدامة من جهة أخرى. ومن ثمّ يمكن صياغة تعريف أكثر شمولية للتنمية المستدامة عبر الدمج بين نظريات التنمية ومفهوم الاستدامة، بحيث تقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز أساسية: النمو الاقتصادي، والمحافظة على البيئة، والتنمية الاجتماعية. (kapera، 2018: 4)، ومما سبق يمكن القول بأن التنمية المستدامة تشير إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان حقوق

الأجيال القادمة. وتتمحور تعريفاتها حول ثلاث ركائز أساسية: تنمية الموارد دون استنزافها، رفع مستوى المعيشة ضمن حدود الأنظمة البيئية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل.

1.2. أبعاد التنمية المستدامة: التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الاقتصادي، البعد البيئي، والاجتماعي، كما يضيف بعض الباحثين البعدين التقني والإداري، ما يعكس طبيعتها الشمولية وتداخل عناصرها لتحقيق التوازن بين النمو والعدالة وحماية البيئة، وتكون هذه الأبعاد متكاملة مع بعضها البعض ويجب التركيز عليها بالمستوى نفسه، لأنها تأخذ الأهمية نفسها، ويمكن إيجازها بما يأتي:

أ. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يركز هذا البعد على الانعكاسات الحالية والمستقبلية للتطور والتقدم الاقتصادي على البيئة ويتضمن هذا البعد العمل على تحقيق النمو المستدام وكفاءة استخدام وإدارة الموارد الطبيعية المتاحة ومنع الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن السياسات الاقتصادية ومحاولة الحد من تفاوت توزيع الدخل والعمل على المساواة في توزيع الموارد والتخفيف من عبء مشكلة الفقر، والمساواة في حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإشباع الحاجات الأساسية، وتطبيق العدالة الاقتصادية. (عبد الغني، 2020: 425)

ب. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة في مضمونها تتكون من التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، وبذلك فالبعد الاجتماعي يركز في مضمونه على الأفراد وكيفية العمل على توفير حاجاتهم الأساسية الحالية والمستقبلية، وكيفية رفع مستوى الرعاية الصحية، وتطوير النظم التعليمية، والعمل على تجسيد مبدأ تكافؤ الفرص في توزيع الدخل والثروات، بالإضافة إلى اهتمام البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في تعزيز دور المرأة في المجتمعات ورفع مشاركتها في القوة العاملة، كما تهدف التنمية المستدامة إلى تثبيت النمو الديموغرافي وإبطاء حركة الهجرة الداخلية. (الطاهر، وعامر، 2017: 75)

ج. البعد البيئي للتنمية المستدامة: ويعد هذا البعد من الأبعاد المهمة للتنمية المستدامة ومن أهم ركائزها، وهو يهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وحماية البيئة والاستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات المتاحة لتأمين متطلبات الحاضر والمستقبل، ويعني البعد البيئي في التنمية المستدامة الاهتمام بتحقيق التوازن بين متطلبات الإنسان والبيئة، من خلال دعم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبيات التي قد تحدث خلال الأنشطة التنموية، ومنع استنزاف الموارد الطبيعية. كما تهدف التنمية المستدامة إلى تبني واستخدام أساليب تكنولوجية صديقة للبيئة والاعتماد على الطاقة المتجددة. (حسيني، 2014: 31)

د. البعد السياسي للتنمية المستدامة: يهدف هذا البعد للتنمية المستدامة إلى اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم، وإدارة الحياة السياسية بطريقة تضمن الشفافية وتجسيد مبادئ المشاركة في اتخاذ القرار والحفاظ على استقلالية المجتمع بأجياله المتتالية. (الخيري، 2025: 120)

وكان قد تم التأكيد في قمة الأرض الذي أقيم عام 1992 في ريو، على أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة ركائز رئيسية: الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي، والهدف من هذه الركائز هو تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان الاستدامة في عملية التطور، ويُعتبر أي عمل جزءاً من التنمية المستدامة إذا نجح في الجمع بين هذه العناصر الثلاث: الاقتصاد، العدالة، والبيئة. (Imene, 2024: 82)

1.3. مبادئ التنمية المستدامة، وأهدافها:

إن العلاقة التكاملية بين التنمية والبيئة هي التي تعزز من استمرارية التنمية واستدامتها وهذه العلاقة يتم من خلالها تحديد الأسس والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وهذه المبادئ يمكن إيجازها بالآتي: (الفراجي، 2015: 13)

1. مبدأ المشاركة: وهو استخدام أسلوب المنظمات في اعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، إذ يعد شرطاً ضرورياً وأساسياً لاعداد الخطط التنموية المستدامة وهذا المبدأ يعد أسلوباً متكاملًا للتنمية المستدامة يسهم في الحفاظ على المجتمعات من النواحي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، كما إن تحقيق الاستدامة يتطلب تطبيق اللامركزية لإتاحة الفرصة للسكان، والهيئات الشعبية، والرسمية في اعداد وتنفيذ الخطة ويكون دور الحكومات هنا وضع قوانين وسياسات تهدف لتخفيض استهلاك الطاقات الغير متجددة، كالنفط والغاز الأحفوري، ووضع قوانين صارمة للحد من انبعاثات الغازات التي تؤثر على البيئة وطبقة الأوزون.
 2. مبدأ التضامن والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية: يمثل هذا المبدأ التضامن بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وكذلك بين المجتمعات المختلفة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
 3. مبدأ التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية: وهذا يكون عبر إجراء تغييرات في نظم الإنتاج والاستهلاك بصورة تجعلهم قابلين للاستدامة.
 4. مبدأ تعزيز التعليم وتحفيز الوعي والابتكار من أجل التنمية المستدامة.
- كما تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف من خلال أبعادها ومبادئها وآلياتها، فهي تهدف إلى القضاء على الفقر كما تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، ويمكن تلخيص أهم أهدافها بالآتي:
1. منها إستغلال الموارد بشكل عقلاني: فالتنمية المستدامة تهدف إلى إستغلال الموارد المحدودة بأفضل شكل، على أن يكون استغلالها وفق تخطيط محكم، و ترشيد إدارة استخدام الموارد الوطنية (شبيطة، وهزيلي، 2021: 149)
 2. العمل على تحقيق معدلات إنتاجية ثابتة على المدى الطويل.
 3. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين حياة السكان اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، والتركيز على الجوانب النوعية للنمو بشكل عادل ومقبول ديمغرافياً، كما تهدف إلى توظيف التكنولوجيا لخدمة المجتمع وتحسين نوعية حياتهم. (غنيم، وابو زنت، 2014: 29)
 5. التركيز على التنمية البشرية والعنصر البشري، أي تحقيق نوعية حياة أفضل للأفراد، وذلك لدوره في تحقيق أهداف الاستدامة. (حامد، 2019: 150)
 6. تعزيز وعي السكان المحليين بطبيعة المشكلات البيئية القائمة وذلك من خلال تنمية الإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة، والبحث على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة عن طريق المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة، التي تعمل على التعامل الإيجابي مع الوسط الحيوي الذي يعيش فيها الإنسان، كما تساهم في تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه البيئة وحمايتها. (شبيطة، وهزيلي، 2021: 150)

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي

2.1. مفهوم الشمول المالي

يرجع مفهوم الشمول المالي إلى بدايات القرن العشرين، وتحديداً عام 1904، إذ ظهرت آنذاك الحركة التعاونية في الهند ضمن قسم الدراسات الإدارية في المعهد الهندي للتكنولوجيا، وقد كان الهدف حينها هو تمكين الفقراء من الحصول على الخدمات المالية بشكل منظم بعيداً عن سيطرة المقرضين الذين استغلوا احتكارهم وفرضوا أسعاراً فائدة مرتفعة للغاية.

وبعدها وفي خمسينيات القرن الماضي، بدأت تظهر ملامح للأفكار التي تدعو إلى زيادة قدرة الافراد الفقراء على الوصول إلى المصارف والاستفادة من خدماتها، وذلك ضمن سياق الجهود الدولية الساعية إلى تقليص الاعتماد على المقرضين غير الرسميين، ونتج هذه التطورات، قيام الأمم المتحدة إلى مطالبة مختلف البلدان بضرورة تزويد كافة القطاعات بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتها، وبشروط مبسطة وبأسعار مقبولة تراعي قدرات الافراد والمؤسسات الصغيرة. (لفته، 2019: 4)

أما بصورته المعاصرة، فقد تبلور مفهوم الشمول المالي بشكل واضح عام 1993 وفق دراسة (ليشدون وثروديت) (Leyshon & Thrift)، والتي تناولت أثر إغلاق أحد فروع البنوك على قدرة السكان المحليين في جنوب شرق إنجلترا على الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية. وقد مثّلت هذه الدراسة نقطة تحول مهمة في بلورة المفهوم الحديث للشمول المالي بوصفه أداة للتنمية والاندماج الاقتصادي، إذ أنه وبحلول العام 1999 بدء استخدام مصطلح الشمول المالي بصورة أشمل لوصف محددات وصول الافراد للخدمات المالية المتوفرة. (غيث، 2024: 9)

برز المفهوم الحديث للشمول المالي في دراسة ليشدون وثروديت (Leyshon & Thrift, 1999) حول أثر إغلاق فرع لأحد البنوك في جنوب شرق إنجلترا على قدرة السكان المحليين على الوصول إلى الخدمات المالية، وهو ما مثّل نقطة انطلاق للنقاش الأكاديمي حول أهمية الشمول المالي في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومع بدايات الألفية الجديدة، وتحديداً بعد الأزمة المالية العالمية (2008) عاد مفهوم الشمول المالي بقوة إلى الواجهة، حيث ظهرت توجهات دولية ترمي إلى توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بتكاليف منخفضة وتمكينهم من استخدام مختلف المنتجات المالية، ومن هذا المنطلق تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) عام 2008، ويضم 114 دولة من الدول النامية ممثلة في وزارات المالية والبنوك المركزية، ويهدف هذا التحالف إلى تطوير الأدوات التطبيقية للشمول المالي، وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساندتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية. أما مؤسسة الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) فقد عرفت الشمول المالي بأنه عملية تمكين الأفراد البالغين (15 سنة فأكثر) من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية، والاستفادة منها واستخدامها بتكلفة مناسبة لكلٍ من المستهلك ومقدم الخدمة (حسين، 2020: 208)

غير أن الباحثين والمؤسسات الدولية إختلفوا في تعريف الشمول المالي تبعاً لزاوية النظر إليه، إلا أن جميع التعريفات تلتقي عند فكرة إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بشكل عادل وبتكلفة مناسبة فالتعريف الأكاديمي يرى بعض الباحثين أن الشمول المالي هو إتاحة المجال لاستخدام مختلف الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بالوسائل الرسمية، بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات التأمين، وخدمات الدفع والتحويل. (أحمد، 2023: 110)، و تعرفه جمعية صناعة أجهزة الصراف الآلي بأنه أسلوب عمل يسعى الى تحسين الوصول للخدمات المصرفية (الإئتمان، التامين، الودائع، الاستثمار، المعاشات التقاعدية، والتأجير)، وذلك من خلال تقريب المسافة بين مقدمي الخدمة والعملاء المحتملين، مع تسهيل استخدامها وتقديمها بتكلفة منخفضة وفائدة منخفضة. (ATM Industry Association, 2017)

كما أن البنك الدولي عرف الشمول المالي على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية على أرض الواقع. إضافة الى ذلك فإن البنك المركزي العراقي على أنه عملية وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة، بما يساهم في الاستدامة الاقتصادية، ومما سبق يتبين أن مفهوم الشمول المالي تطور من كونه مبادرة محلية في الهند أوائل القرن العشرين، إلى أن أصبح اليوم توجهاً عالمياً تدعمه المؤسسات الدولية والتحالفات متعددة الأطراف، بهدف تعزيز العدالة المالية ودعم التنمية المستدام. (النقيرة، ونورالدين، 2019: 432)

2.2. أهداف وأهمية الشمول المالي

تعتمد العديد من الدول على الشمول المالي لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، إذ يساهم في النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة المالية، وتحسين الحالة المعيشية للأفراد العملاء، خصوصاً ذوي الدخل المنخفضة، من خلال وضع سياسات واستراتيجيات لمواجهة التحديات الرقابية والتطورات المالية، إذ يساهم الشمول المالي في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والجدير بالذكر إن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته، وإنما يُعد وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي : (Gupta, Ranjani, Venkataramani, 2012: 13)، (لفتة، 2019: 5)، (السامرائي، 2018: 15)؛ (أحمد، 2023: 111).

1. تسهيل وصول الافراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية، وتنويع مقدمي الخدمات المالية من خلال نشر عدد أكبر من المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية لتوفير بدائل متعددة وفعالة من حيث التكلفة، بما يساهم في دمج مختلف فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي.
 2. بناء مؤسسات مالية سليمة، من خلال الالتزام بأنظمة إدارة داخلية مناسبة، واعتماد معايير أداء الصناعة، وتفعيل الرقابة السوقية، فضلاً عن الالتزام بالتنظيم الاحترازي السليم.
 3. تمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين بواسطة تعزيز وصول النساء إلى الخدمات المالية بما يحقق المساواة والتمكين الاقتصادي للمرأة.
 4. تعزيز الاستقرار المالي وذلك عبر تنويع قاعدة أصول المصارف، بما يساهم في تقليل المخاطر المالية وتحقيق التوازن في السوق.
 5. دعم الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تمكين تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها.
 6. مكافحة الفقر والبطالة وتقليل فجوة الدخل، إذ يساهم الشمول المالي في الحد من التفاوتات الاجتماعية وتسريع النمو الاقتصادي المستدام.
 7. توفير منتجات مالية بديلة للمستبعدين مالياً: خصوصاً بما يتوافق مع المعتقدات الدينية مثل منتجات التمويل الإسلامي.
 8. الانتقال من منظومة المدفوعات النقدية التقليدية إلى بيئة رقمية متطورة تعتمد على الحلول المصرفية الإلكترونية والتقنيات المالية الحديثة، بهدف استيعاب الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة ضمن الإطار الرسمي للنظام المالي، وتقوية آليات الرقابة والشفافية لمحاربة الممارسات المالية غير القانونية.
- مما سبق يتضح أن الشمول المالي يمثل أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يقتصر دوره على توسيع نطاق الخدمات المالية، بل يمتد ليشمل التمكين الاقتصادي، تعزيز الاستقرار، والحد من الفقر والبطالة.

2.3. مؤشرات الشمول المالي:

يُعد الشمول المالي أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يساهم في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إتاحة الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، ومع وجود حوالي 1.7 مليار شخص بالغ محروم من النظام المصرفي الرسمي عالمياً، برزت الحاجة لتطوير مؤشرات دقيقة لقياس مستوى التقدم في هذا المجال، إذ تتنوع هذه المؤشرات لتشمل قياس الوصول والاستخدام وجودة الخدمات المالية، مما يساعد صناع السياسات في وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق شمول مالي حقيقي ومستدام. ويقاس الشمول المالي من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية التي تعكس مدى إتاحة الخدمات المالية وجودتها واستخدامها، ومن الممكن تحديد أربعة أبعاد رئيسة لقياس الشمول المالي، وهي كما يلي: (محمد، وسليمان، والعبدي، 2024: 89-90)؛ (أحمد، 2023: 111)؛ (بوطالعة وآخرون، 2020: 148):

1. الوصول : ويُقصد به قدرة الأفراد والمؤسسات على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من قبل المؤسسات الرسمية. ويشمل ذلك تحليل العوائق المحتملة مثل ارتفاع التكلفة أو البُعد الجغرافي عن نقاط الخدمة (الفروع المصرفية، أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع، وكلاء المصارف).
2. الجودة: تعني مدى ملاءمة المنتجات والخدمات المالية لاحتياجات المستهلكين. ويُقاس ذلك من خلال تجربة العميل، وآرائه ومواقفه تجاه المنتجات، ومستوى فهمه لخصائصها وآثارها.
3. الاستخدام : يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويُقاس من خلال المؤشرات التالية:
 - أ. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من الحسابات الادخارية المنتظمة.
 - ب. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من الحسابات الائتمانية المنتظمة.
 - ج. عدد محلات بوليصات التأمين لكل ألف شخص من البالغين.
 - د. عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
 - هـ. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول.
 - و. نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية.
 - ز. نسبة البالغين الذين يستخدمون الحساب المصرفي بشكل دائم ومتواصل.
 - ح. نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية في المؤسسات المالية.
4. التأثير: الذي يتضمن قياس التغييرات في حياة المستهلكين والتي يمكن أن تعزى إلى استخدام جهاز أو خدمة مالية. يمكن الحصول على هذه المعلومات إما من جانب الطلب، أي على مستوى الفرد أو الأسرة أو الشركة أو من جانب العرض، أي على مستوى مؤسسة مالية أو من مجموعة من الاثنين.

المبحث الثالث: قياس أثر بعض مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024)

لبيان أثر مؤشرات الشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة سيتم في هذا المحور بناء نموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL الذي تم تطويره من قبل (Pesaran, Shin, & Smith, 2001). وإجراء اختبار التكامل المشترك (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل، وقبل البدء بتطبيق نموذج ARDL لابد من تحديد المتغيرات المستخدمة لتحقيق هدف البحث والمتمثلة بكل من: أولاً: المتغير التابع (Y): والذي يمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، تم التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار.

ثانياً: المتغيرات المستقلة، وتمثل بكل من:

- X1: عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)، وهو مؤشر من مؤشرات الشمول المالي يقيس الإتاحة المالية.
- X2: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من GDP)، يمثل مؤشر الاستخدام المالي للشمول المالي.
- X3: ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)
- X4: نسبة الأنفاق على التعليم، وهي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- X5: عرض النقد الواسع / GDP. يمثل مؤشر العمق المالي للشمول المالي.

إن استخدام منهجية ARDL تتطلب القيام بعدة إجراءات منها الاختبارات القبلية والاختبارات البعدية، تتمثل الاختبارات القبلية في اختبار استقرارية متغيرات البحث ثم تقدير نموذج ARDL وتحديد فترة ابطائه. وتتمثل الاختبارات البعدية بإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Test Bounds)، يليها تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL- ECM)، وأخيراً إجراء الاختبارات التشخيصية والمتمثلة باختبار الارتباط الذاتي LM، واختبار ثبات التباين وأخيراً اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر. وقد تم تقسيم سلسلة البيانات الى ربع سنوية بسبب قلة عدد المشاهدات، وأن هذه المنهجية (ARDL) من خصائصها أن لا تتعامل مع عدد مشاهدات يقل عن (30) وعليه فإن النموذج سيعتمد الصيغة الرياضية التالية:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$$

وعليه ستأخذ الدالة القياسية الصيغة التالية:

$$b_5X_5 + u + GDP = b_0 + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4$$

خطوات تطبيق نموذج ARDL

أ. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (Stationary Test)

من أجل تجنب الانحدار الزائف بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولمعرفة درجة استقرارية المتغيرات ودرجة تكاملها سيتم اعتماد اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، أن تطبيق نموذج ARDL للتكامل المشترك بين متغيرات البحث يتطلب توفر بعض الشروط هي ان تكون المتغيرات قيد البحث متكاملة من الدرجة صفر، أي انها مستقرة عند المستوى (1)₀، أو انها مستقرة عند الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى (1)₁، أو خليط من الاثنين. أما إذا كانت إحدى السلاسل مستقرة عند الفرق الثاني عندئذ لا يمكن تطبيق نموذج ARDL، ويمكن اللجوء الى نماذج أخرى مثل نموذج VAR غير المقيد. وتشير نتائج اختبار جذر الوحدة الوارد في الجدول (1) الى أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة عند المستوى باستثناء المتغيرين X2 و X5 والمعيبرين عن الائتمان المقدم للقطاع الخاص، وعرض النقد الواسع، حيث كانا مستقران عند المستوى بقاطع واتجاه عام. إلا انها جميعاً استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها أي انها متكاملة من الدرجة الأولى (1)₁.

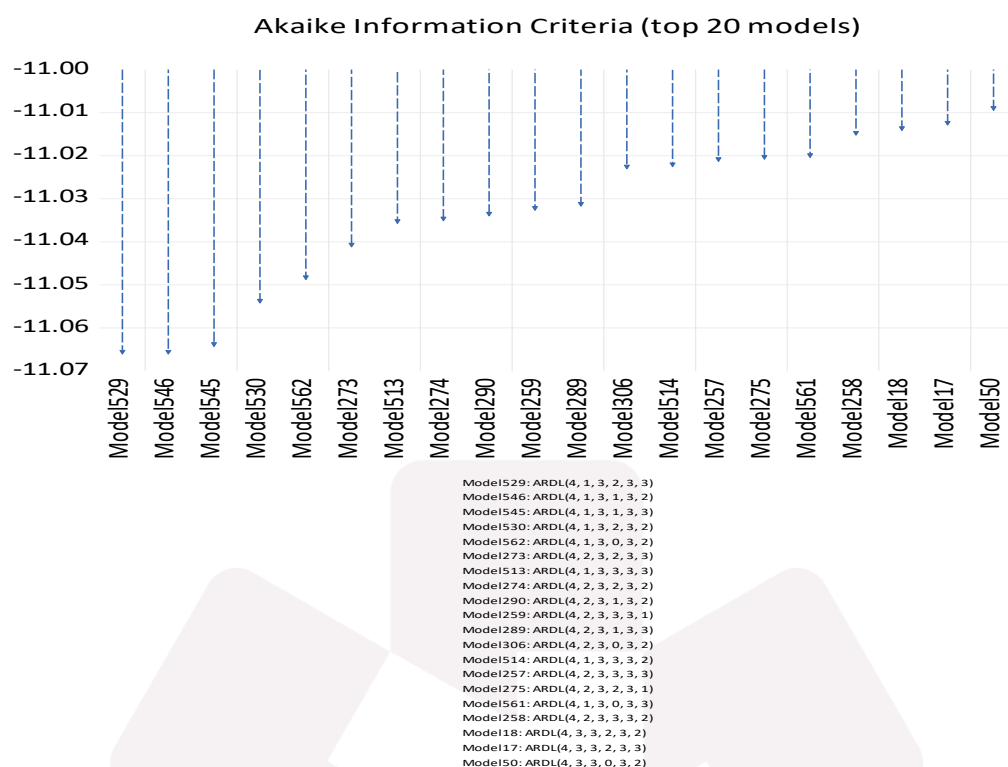
جدول (1) نتائج إختبار جذر الوحدة بإستخدام ADF

المتغيرات						
	AT level			At first difference		
	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
Y	-1.956133	-1.387064	0.232822	-3.945596	-4.278896	-4.043490
Prob.*	0.3009	0.8241	0.7408	0.0103	0.0230	0.0005
X1	-1.315159	-2.957148	-0.200932	-4.582660	-3.951336	-4.561350
Prob.*	0.5956	0.1744	0.5981	0.0032	0.0365	0.0002
X2	-0.978823	-4.531058	2.043054	-3.476890	-3.552952	-4.007218
Prob.*	0.7298	0.0139	0.9849	0.0290	0.0795	0.0006
X3	2.066609	-0.377170	2.539869	-3.067693	-4.007377	-2.590207
*.Prob	0.9996	0.9784	0.9948	0.0512	0.0333	0.0135
X4	-1.800678	-2.156635	-0.456586	-3.752648	-4.357386	-3.820929
Prob.*	0.3666	0.4792	0.5009	0.0157	0.0203	0.0009
X5	-1.296298	-4.549811	2.144514	-2.536090	-2.543015	-2.377414
Prob.*	0.6250	0.0030	0.9917	0.1129	0.3072	0.0182

المصدر: من عمل الباحثين بالأعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

ب. تقدير نموذج ARDL

قبل البدء بأجراء أختبار التكامل المشترك يجب تحديد فترة الأبطاء وفقاً للنموذج المستخدم ARDL ، ومن الشكل (1) يتضح أن فترة الأبطاء المثلى هي (3, 3, 2, 1, 4) وفقاً لمعيار (Akaike Information Criteria)، (Akaike, 1973) ، وهي أدنى قيمة من بين قيم AIC للنماذج المقدرة الأخرى.



شكل (1) فترة الأبطاء المثلى

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

ج. إختبار التكامل المشترك (Bounds Test): يعتمد اختبار التكامل المشترك على فرضيتين أساسيتين هما:

فرضية العدم: (H_0) أي عدم وجود تكامل مشترك، عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الفرضية البديلة: (H_1) وجود تكامل مشترك، وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

ومن الجدول (2) وبموجب قيمة F-statistic والبالغة (14.80577) وهي أكبر من الحدود العليا وعند جميع الحدود الحرجة وعند مختلف مستويات المعنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وبعض مؤشرات الشمول المالي، ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ومؤشرات الشمول المالي، أي أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات البحث.

جدول (2) إنتائج إختبار التكامل المشترك Bounds Test Approach

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	14.80577	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

د. تقدير أنموذج ARDL : من الجدول (3) يتضح أن القوة التفسيرية لمعامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) كانت تساوي (0.99%)، وأن النسبة الباقية والبالغة (0.01) تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر ويمثلها المتغير العشوائي (u). وكانت قيمة أحصائية F-statistic تساوي (21614.26) وهي قيمة كبيرة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من 1%، إذ بلغت F-statistic Prob (0.000000)، وهذا يبين كفاءة النموذج المقدر وحسن أدائه.

جدول (3) نتائج تقدير نموذج ARDL في العراق خلال المدة (2008-2024)

Dependent Variable: LY				
Method: ARDL				
Date: 08/25/25 Time: 08:33				
Sample (adjusted): 2009Q1 2024Q1				
Included observations: 61 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LX1 LX2 LX3 LX4 LX5				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4096				
Selected Model: ARDL(4, 1, 3, 2, 3, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LY(-1)	2.581478	0.103827	24.86321	0.0000
LY(-2)	-2.807557	0.240603	-11.66884	0.0000
LY(-3)	1.539607	0.217331	7.084145	0.0000
LY(-4)	-0.369868	0.081659	-4.529409	0.0001
LX1	-0.005194	0.020033	-0.259253	0.7968
LX1(-1)	0.065687	0.018102	3.628737	0.0008
LX2	-0.168495	0.035952	-4.686610	0.0000
LX2(-1)	0.448418	0.101637	4.411945	0.0001
LX2(-2)	-0.447509	0.110504	-4.049692	0.0002
LX2(-3)	0.183500	0.042828	4.284560	0.0001
LX3	0.006862	0.006081	1.128458	0.2660
LX3(-1)	-0.018027	0.010502	-1.716529	0.0940
LX3(-2)	0.006065	0.005177	1.171599	0.2485
LX4	0.056768	0.017218	3.297100	0.0021
LX4(-1)	-0.158609	0.043362	-3.657801	0.0008
LX4(-2)	0.172439	0.043714	3.944727	0.0003
LX4(-3)	-0.082171	0.017963	-4.574563	0.0000
LX5	0.005711	0.051458	0.110988	0.9122
LX5(-1)	-0.064971	0.140433	-0.462649	0.6462
LX5(-2)	0.101308	0.138072	0.733734	0.4675
LX5(-3)	-0.070146	0.052549	-1.334857	0.1897
C	0.405021	0.057936	6.990828	0.0000
R-squared	0.999914	Mean dependent var	8.387314	
Adjusted R-squared	0.999868	S.D. dependent var	0.072580	
S.E. of regression	0.000834	Akaike info criterion	-11.06562	
Sum squared resid	2.72E-05	Schwarz criterion	-10.30432	
Log likelihood	359.5014	Hannan-Quinn criter.	-10.76726	
F-statistic	21614.26	Durbin-Watson stat	2.651798	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

هـ. تقدير معادلة الأجل الطويل:

من الجدول (4) يتبين وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى معنوية 5% بين عدد فروع البنوك التجارية لكل (100 ألف بالغ) والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أي أن الإتاحة المالية لمؤشر الشمول المالي له أثر موجب على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. بمعنى أن زيادة عدد فروع البنوك التجارية لكل (100 ألف بالغ بـ 1% سيؤدي إلى زيادة نصي الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1.07%)، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة عدد فروع البنوك تمكن شرائح مجتمعية مختلفة من الوصول للخدمات المالية، وزيادة الادخار، وبالتالي توجيه الاستثمارات نحو المشاريع المستدامة. فضلاً عن أن زيادة عدد الفروع سوف يساهم في تدفق رؤوس الأموال، وتقليص الفجوات التمويلية، مما يدعم بناء اقتصاد قوي ومستدام، أما المتغير الثاني (X2) والمعبر عن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، فقد

كانت العلاقة بينه وبين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة طردية ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من 5%. أي ان الاستخدام المالي للأئتمان له أثراً موجباً على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مما يعني أن زيادة نسبة الأئتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة (1%) سيعمل على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والمُعبر عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ب(0.28)، ويعزى ذلك إلى أن الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) سوف يساهم وبشكل مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام عن طريق توفير التمويل اللازم للشركات، وهو مما يعزز الاستثمار، ويخلق فرص عمل، ويزيد من الإنتاجية، ويدعم الابتكار، ويرفع مستوى الدخل الوطني، وكل ذلك سوف يصب في صلب التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي. كما كان تأثير المتغير الثالث (X3) والمُعبر عن عدد ماكينات الصرف الآلي لكل (100 ألف بالغ) موجب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، أي أن زيادة عدد ماكينات الصرف الآلي بنسبة (1%) سيزيد من مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة) بنسبة (0.09%). وعلى الرغم من عدم وجود ارتباط مباشر وقوي يربط بين عدد ماكينات الصراف الآلي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، إلا أن زيادة عدد الماكينات يمكن أن يدعم هذا البعد من خلال آليات غير مباشرة، منها تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل تكاليف التعاملات، وهو ما يعزز الشمول المالي ويزيد من النشاط الاقتصادي، إذ إن زيادة عدد الماكينات في مناطق جغرافية أوسع، وفي المناطق الريفية والنائية، سيساعد عدد أكبر من السكان في الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل السحب النقدي والتحويلات، مما يساهم ويدعم قدرتهم على الادخار والاستثمار. اللذان يعدان جانب مهم وضروري لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وكذلك الحال مع المتغير (X4) والمُعبر عن نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الأجمالي حيث كان يرتبط بعلاقة طردية مع البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، إذ كان أثره موجب ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من 5%، مما يعني أن زيادة الانفاق على التعليم بنسبة (1%) سيؤدي إلى دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بنسبة (0.21%)، كون التعليم يساهم وبشكل كبير في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال بناء رأس المال البشري، وهذا الأخير يعزز إنتاجية العمل والابتكار ويخلق فرص عمل مستدامة، إضافة إلى مساهمة التعليم بنقل المعرفة والتقنية اللازمة للنمو الاقتصادي. ويعمل على تخطي معدلات الفقر وزيادة الوعي بأهمية الاستدامة، وتطوير الاقتصادات بحيث تصبح قادرة على الصمود وتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بآحتياجات الأجيال القادمة. كما أظهرت النتائج أن المتغير (X5) والمُعبر عن المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)، والممثل لمؤشر العمق المالي للشمول المالي أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين المتغير (X5) والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال المدة قيد البحث فقد كانت قيمة مرونة معلمة هذا المتغير تساوي بحدود (0.50%) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية (1%)، أي أن زيادة عرض النقد الواسع/ الناتج المحلي الأجمالي بنسبة (1%) سيؤدي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والمُعبر عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ب(0.50%) وهي نسبة مرتفعة. ومن المعروف لدى الاقتصاديين أن هذا المتغير يؤثر على التنمية المستدامة من خلال تأثيره على سعر الفائدة، إذ أن زيادة المعروض النقدي ستعمل على تخفيض أسعار الفائدة، مما يحفز الاستثمار والإنفاق، وبالتالي يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، ويدعم النمو الاقتصادي المستدام إذا ما تم التحكم في هذه الزيادة فسيقود ذلك إلى تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

جدول (4) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX1	1.073723	0.265832	4.039104	0.0002
LX2	0.282471	0.059819	4.722112	0.0000
LX3	0.090518	0.020372	4.443368	0.0001
LX4	0.205414	0.062131	3.306137	0.0020
LX5	0.498715	0.104899	4.754254	0.0000
C	7.188848	0.333321	21.56734	0.0000
$EC = LY - (1.0737 * LX1 + 0.2825 * LX2 - 0.0905 * LX3 - 0.2054 * LX4 - 0.4987 * LX5 + 7.1888)$				

المصدر: من عمل الباحثين بالأعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

و. تقدير العلاقة قصيرة الأجل

لقياس معادلة الأجل القصير تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، والموضحة نتائجه في الجدول (5) ومنه يتضح أن عدد فروع البنوك التجارية لكل (100 ألف بالغ) كان أثره سالباً لكنه غير على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق في الأجل القصير. وكذلك الحال مع المتغير الثاني والمعبر عن الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إذ كان أثره سالباً ومعنوياً على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. أما معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) فقد كان سالباً ومعنوياً عند مستوى معنوية اقل من 1% حيث بلغ (-0.056340)، أي ان ما نسبته (5.634%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (كل ثلاثة أشهر)، وهي نسبة ضئيلة، أي سوف نحتاج الى حوالي (4) سنوات و(4) أشهر للوصول الى حالة التوازن طويل الأجل.

جدول (5) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

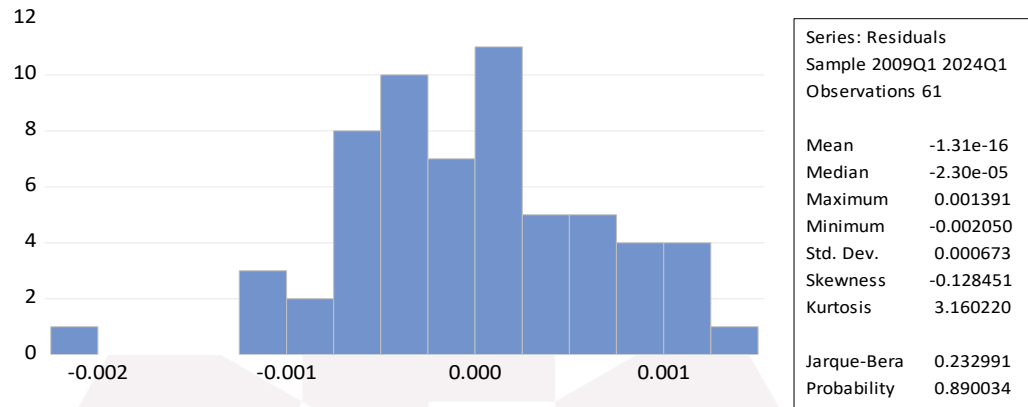
ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LY)				
Selected Model: ARDL(4, 1, 3, 2, 3, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 08/26/25 Time: 11:29				
Sample: 2008Q1 2024Q4				
Included observations: 61				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY(-1))	1.637818	0.076241	21.48204	0.0000
D(LY(-2))	-1.169739	0.113689	-10.28894	0.0000
D(LY(-3))	0.369868	0.056149	6.587262	0.0000
D(LX1)	-0.005194	0.010997	-0.472276	0.6394
D(LX2)	-0.168495	0.017443	-9.659722	0.0000
D(LX2(-1))	0.264009	0.029151	9.056551	0.0000
D(LX2(-2))	-0.183500	0.017780	-10.32072	0.0000
D(LX3)	0.006862	0.003792	1.809759	0.0780
D(LX3(-1))	-0.006065	0.003770	-1.608715	0.1157
D(LX4)	0.056768	0.012094	4.693935	0.0000
D(LX4(-1))	-0.090268	0.019565	-4.613773	0.0000
D(LX4(-2))	0.082171	0.013895	5.913659	0.0000
D(LX5)	0.005711	0.026127	0.218598	0.8281
D(LX5(-1))	-0.031162	0.045746	-0.681206	0.4998
D(LX5(-2))	0.070146	0.027933	2.511265	0.0163
CointEq(-1)*	-0.056340	0.005152	-10.93550	0.0000
R-squared	0.998169	Mean dependent var		0.001738
Adjusted R-squared	0.997558	S.D. dependent var		0.015721
S.E. of regression	0.000777	Akaike info criterion		-11.26234
Sum squared resid	2.72E-05	Schwarz criterion		-10.70867
Log likelihood	359.5014	Hannan-Quinn criter.		-11.04535
Durbin-Watson stat	2.651799			

المصدر: عمل الباحثين بالأعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

ز. الاختبارات التشخيصية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من الشكل (2) ومن خلال القيمة الاحتمالية لاختبار (Jarque-Bera) والبالغة (0.89) وبما أنها أكبر من مستوى معنوية 5% فهذا يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة أي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

1. اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

من نتائج الجدول (6) يتبين أن قيمة F-statistic المحتسبة كانت قد بلغت (2.198963) ، بأحتمالية قدرها (0.3128) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% ، وكذلك كانت قيمة Obs*R-squared تساوي (0.2127) ، وكانت قيمة احتمالية Prob. Chi-Square (2) قد بلغت (0.2127) وهي أيضاً أكبر من مستوى معنوية 5% . مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي ، أي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد.

جدول (6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lag			
F-statistic	2.198963	Prob. F(2,37)	0.3128
Obs*R-squared	3.707777	Prob. Chi-Square(2)	0.2127

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

2. اختبار مشكلة ثبات التباين Heteroskedasticity Test: ARCH

من الجدول (7) يتبين أن قيمة القيمة الاحتمالية لاختبار (F-statistic) كانت تساوي (2.629510) ، كما كنت قيمة (Prob. F) تساوي (0.1103) ، وهي قيمة أكبر من مستوى معنوية 5% ، وكنت قيمة احتمالية (Prob. Chi-Square) قد بلغت (0.1067) وعليه سوف نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول (7) نتائج اختبار ثبات التباين ARCH: Heteroskedasticity Test

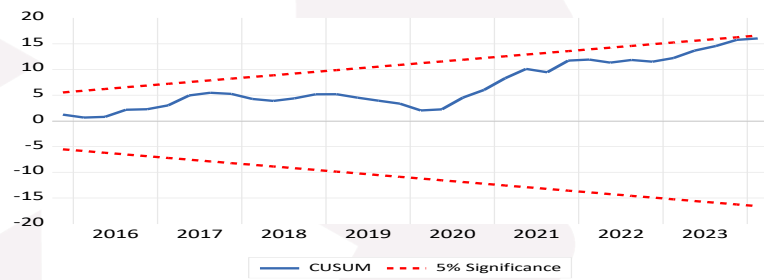
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.629510	Prob. F(1,58)	0.1103
Obs*R-squared	2.602208	Prob. Chi-Square(1)	0.1067

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

3. اختبارات الاستقرار الهيكلية Structural Stability Test

أ. اختبار المجموع التراكمي للبواقي

يبين الشكل (3) نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج المقدر، عدم خروج السلسلة التراكمية خارج الحدود الحرجة، مما يدل على استقرار النموذج المقدر.

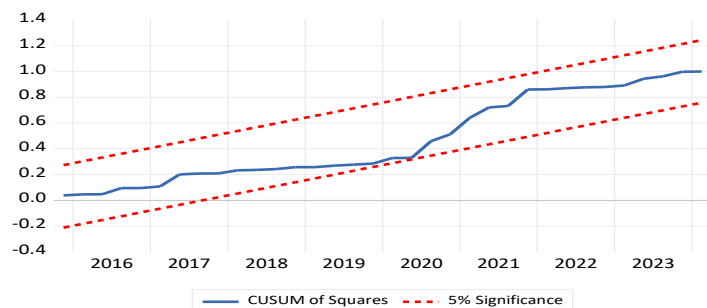


الشكل (3) نتائج اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

ب. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي.

من الشكل (4) يتضح أن النموذج المقدر كان مستقراً، إذ أن سلسلة المجموع التراكمي لمربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة.



الشكل (4) نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

المصدر: من عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

المبحث الثالث: الإستنتاجات والمقترحات

بناءً على الأطاريح النظرية والقياسي الذي تم عرضهما من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتي على ضوءها تم الوصول الى مجموعة من المقترحات، لذا فان المبحث الحالي يتناول المطلبين، الاول هو الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثون فيما يتناول المطلب الثاني اهم المقترحات.

أولاً: الإستنتاجات

إنتهت الدراسة بجملة من الإستنتاجات أهمها:

1. أثبتت نتائج تقدير النموذج القياسي صحة فرضية الدراسة في وجود علاقة طردية بين مؤشرات الشمول المالي والتنمية المستدامة في عينة الدراسة، إذ تبين نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (2008-2024).
2. كما أظهرت النتائج أن قيمة إحصائية F-statistic كانت قيمة كبيرة ومعنوية عند مستوى أقل من 1%، حيث كان مستوى الاحتمالية، وهذا يشير بوضوح إلى أن النموذج المقدر يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة، وحسن الأداء، وقوة في تفسير العلاقة بين متغيرات الشمول المالي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
3. كانت نتائج نموذج أردل في الاجل القصير تشير إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر عدد فروع البنوك التجارية و البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في العراق.
4. وبالمثل أظهرت نتائج الاجل القصير وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مما يشير إلى أن استخدام الائتمان لا ينعكس مباشرة في المدى القصير على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، بل قد تكون له انعكاسات عكسية مرتبطة بكفاءة التخصيص أو ارتفاع كلفة التمويل.
5. وأظهرت نتائج الاجل الطويل وجود علاقة طردية ومعنوية بين متغير عدد فروع البنوك التجارية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة عند مستوى معنوية 5%، اي أن زيادة الفروع توسع الوصول للخدمات المالية، وتعزز الادخار، وتوجه الاستثمارات نحو مشاريع مستدامة، وتدفع رؤوس الأموال، وتقليل الفجوات التمويلية.
6. أما بالنسبة للمؤشر الثاني من مؤشرات الشمول المالي والذي تم التعبير عنه بمتغير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص فكان له أثر إيجابي ومعنوي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
7. أوضحت نتائج التقدير في الاجل الطويل ايضاً وجود علاقة طردية ومعنوية لعدد ماكينات الصرف الآلي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي يعبر عن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
8. وجود علاقة طردية ومعنوية عند مستوى أقل من 5% بين متغير الانفاق على التعليم والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.
9. اجتاز النموذج القياسي لعينة الدراسة، ARDL المقدر بالصيغة الخطية معايير التقييم الاحصائية والقياسية، إذ اثبتت الاختبارات ملائمة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية كافة.

ثانياً: المقترحات

1. إستناداً إلى ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج، يقترح توسيع شبكة الفروع المصرفية في المحافظات والأقضية العراقية، بما يضمن رفع مؤشر انتشارها وتغطيتها لشرائح أوسع من الافراد، الأمر الذي يسهم في تعزيز الشمول المالي، وبالتالي تعزز الادخار، وتدفق رؤوس الأموال وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع مستدامة، ، وتقليص الفجوات التمويلية.
2. من الضروري أن يعمل صانعي القرار على تشجيع البنوك التجارية على توسيع قاعدة الإقراض للقطاع الخاص عبر تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك، من خلال العمل على اصلاح السياسات النقدية والإئتمانية.
3. تعزيز الوعي المجتمعي المصرفي، يجب على المصارف تكثيف الحملات التوعوية والإرشادية لبيان المزايا والفوائد التي يمكن أن يجنيها الأفراد من خلال التعاملات المصرفية، وذلك بالتوازي مع تبسيط وتسهيل إجراءات فتح الحسابات من حيث الوقت والكلفة، مما يساهم في تشجيع شركات التمويل، والتأجير التمويلي، والتمويل الأصغر لتكون مكملة للقطاع المصرفي.
4. دمج المؤسسات ضمن سياسات الشمول المالي لزيادة وصول القطاع الخاص لمصادر تمويل متنوعة.
5. ضرورة وجود رقابة على القطاع المصرفي خصوصاً فيما يتعلق بجانب منح القروض ومحاولة إرشادها وتوجيهها إلى المشاريع الإستثمارية الانتاجية، كونها تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة الابتكار مما يدعم التنمية المستدامة.
6. كما ينبغي تقديم حوافز ضريبية أو تمويلية للبنوك لزيادة عدد الماكينات بشكل أسرع، بالإضافة إلى العمل على تسهيل الإجراءات الإدارية والتراخيص لتكريب وتشغيل الماكينات المصرفي الي.
7. توجيه الجهود نحو زيادة عرض النقد عبر رفع السيولة المصرفية ودعم الإقراض للمشاريع، وإصدار أوراق نقدية جديدة عند الحاجة لتلبية حجم المعاملات، كذلك يمكن تشجيع الإيداع المصرفي والتحويلات الرقمية وتبني سياسات نقدية تحفز الاستثمار من خلال خفض أسعار الفائدة، مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: توجهات بحثية مستقبلية

1. دراسة قياس أثر الشمول المالي على الابعاد الثلاث للتنمية المستدامة.
2. تحليل تأثير التمويل الرقمي والتقنيات المالية الحديثة على نمو القطاع الخاص والشمول المالي في العراق.
3. تقييم كفاءة أداء البنوك العراقية في تعزيز الإقراض للقطاع الخاص وتنمية الاقتصاد.
4. تحليل دور المؤسسات المالية غير المصرفية في توسيع قاعدة الشمول المالي.

أ. المصادر باللغة العربية:

1. أحمد، محسن إبراهيم، (2023)، دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (9)، العدد (1).
2. بهوري، نبيل، (2019)، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه_ دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، Volume 10, Numéro 3، ص 160-180.
3. التوني، شريهان مصطفى، (2021)، اساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (د ارسـة ميدانية) ، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (22)، العدد (4) أكتوبر 2021
4. جمعة، عبد الرحمن عبيد وعلي، وسام مجيد (2018)، دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد (26)، العدد (1).
5. حامد، نورالدين، (2019)، البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (3) ، العدد 12، ص 146-158.
6. حسين، كمال الدين حسني محمد، (2023)، الشمول المالي في مصر ودوره في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة 2030: رؤية مصر 2030. "مصر/ المعاصرة، العدد 549، يناير 2023. <https://dx.doi.org/10.21608/espesl.2023.191924.1048>
7. حسيني، مريم، (2014)، أبعاد التنمية المستدامة و علاقتها بالتنمية المحلية دراسة حالة مدينة – الحجرة ، مذكرة ماستر أكاديمي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة .
8. الخيري، نوار محمد ربيع، (2025)، التنمية المستدامة: دراسة نظرية، المجلة السياسية الدولية، العدد (62).
9. الذبحاوي، حسن كريم، وشاكر، امال حسين، وناصر، جهان علي، (2024)، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 (عدد خاص) السنة 2024 : عنوان العدد :وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد (تكامل العلم الإداري والاقتصادي في ظل التحول الرقمي لصناعة الأعمال وتحديات الابتكار) تاريخ الإصدار 18 نيسان 2024.
10. زاوي، فكروني، (2018)، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، قراءة سوسيولوجية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد (09)، العدد (1).

11. شبيب، عبدالرزاق إبراهيم. (2025)، "فعالية مؤشرات الشمول المالي في تعزيز التنمية المستدامة في العراق خلال الفترة 2010-2023". مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (7)، العدد (1)، الجزء (2): الصفحات 1305-1319.
12. شبيطة، علي، هزيلي، (2021)، مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية المجلد: (07) العدد: (02)، ص 143-163
13. الشناوي، محمد ممدوح طاهر، وعبدالهادي، عادل، والغنام، غريب جبر، (2023) مدى انعكاس ممارسات الشمول المالي على الأداء الوظيفي في البنوك التجارية، Journal of Environmental Studies and Researches، 570-583: (3)11.
14. الطاهر، شليحي، وعامر، تواتي، (2017)، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجارية – العدد الأول- Volume 1, Numéro 1, Pages 70-78.
15. عبد الغني، محمد فتحي، (2020)، تطور مفهوم التنمية المستدامة و أبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، <https://doi.org/10.21608/jsec.2020.114125>
16. غيث، رشا حامد حسنين محمد، (2023)، دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، المجلد (4)، العدد (6).
17. الفحل، عباس مفرج، (2024)، التنمية المستدامة: أبعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، بحث منشور في مجلة الانبار.
18. الفراجي، هادي أحمد، (2015)، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دور كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. الكبسي، منذر عليوي حميد، وحسين، حنان شاهين، (2023)، "الأداء المصرفي بين الشمول المالي والتمويل التنموي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2004". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.
20. لفته، محمد طارق، ولفته، بيداء ستار، (2019)، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة 2019م.
21. نعمة، نغم حسني وحسن، أمجد نوري، (2018)، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، مجلة وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية، بغداد، 29/11/2018، المجلد (2)، بغداد.
22. النقيرة، أحمد محمود محمد، وأحمد محمد عبد الحي نور الدين. (2019)، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا". المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

1. Al-Smadi, M. O. (2025). *The impact of financial inclusion on sustainable development in the MENA region: the moderating effect of digital finance*. Article 2563158. Published online 23 Sep 2025.
DOI: [10.1080/23322039.2025.2563158](https://doi.org/10.1080/23322039.2025.2563158)
2. Anakpo, G., Xhate, Z., & Mishi, S. (2023). The policies, practices, and challenges of digital financial inclusion for sustainable development: The case of the developing economy. *FinTech*, 2(2), 327–343. <https://doi.org/10.3390/fintech2020019>
3. ATM Industry Association.(2017).Access to Cash to Cash : The First Step towards Financial Inclusion. ATMIA, 1-28.
- Baza, A. U.,Rao, K. S. (2017). Financial Inclusion in Ethiopia.International, Journal of Economics and Finance, 9(4), 191-201
4. [Gupta, Ranjani, Venkataramani, Bhama and Gupta, Deepa \(2012\), Computation of financial inclusion index for India, International Conference on Emerging Economies – Prospects and Challenges \(ICEE 2012\), Procedia - Social and Behavioral Sciences 37 \(2012\) 133 – 149.](#)
5. Imene, Hadj Henni, (2024), Sustainable development in Algeria: Investigating challenges and potential pathways, *Journal of Environmental Science and Economics, Global Scientific Research*, <https://doi.org/10.56556/jescae.v3i4.1071>
- lorember, P. T., Hounkanrin, D. O., Diyoke, K., & Tang, C. F. (2025). Tracing financial inclusion pathway to sustainable development: The criticality of population growth and energy intensity using a machine learning approach. *African Journal of Economic and Management Studies*.
<https://doi.org/10.1108/AJEMS-08-2024-0435>
6. Kapera , Izabela, (2018), Sustainable tourism development efforts by local governments in Poland, <https://doi.org/10.1016/j.scs.2018.05.001>
7. Ngonyani, D. (2022). Financial Inclusion: Cost and Implications in Developing Countries: A Review of the Existing Literature. *Journal of Economics Education and Entrepreneurship*, 3(2), 123. St. John's University of Tanzania. DOI: 10.20527/jee.v3i2.5173.
8. Singh, R., & Roy, S. (2015). Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement. *Asian Journal of Research in Business Economics and Management*, 5(1), 12-18.
Assam University, India.